شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الأغلبية الدايخة في البرلمان

أشك في أن الأغلبية العظمى من أعضاء مجلس النواب ستكترث لأحدث تحذير صادر عن مفوضية الانتخابات، بل أجزم بان البعض منهم لن يعرف به، فهذا البعض غارق في الاهتمام والانشغال بشؤونه الخاصة وبشؤون حزبه وكتلته وبالتملق لأولياء نعمته ولا وقت لديه البتة لرعاية مصالح الشعب الذي باسمه يتسنم النائب منصبه.

المفوضية قالت أمس ان اللجنة العليا للتخطيط للعمليات التابعة لها "خلصت الى عدم إمكانية إجراء انتخابات مجالس المحافظات المزمع اقامتها العام المقبل وفقاً لما ورد في نص التعديل أعلاه (قانون التعديل الثاني لقانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ المعدل)، ما لم يجر تعديل المادة القانونية في نص القانون المعدل كون الجهاز المركزي للإحصاء ليس لديه في الوقت الحالي بيانات عن اسماء السكان تساعد المفوضية في اعداد سجلات الناخبين".

عدم وجود بيانات عن أسماء السكان لدى الجهاز المركزي للإحصاء ينسف العملية الانتخابية من أساسها، فهو من ناحية يمكنه ان يسمح بعمليات تزوير خطيرة واسعة النطاق، ومن ناحية أخرى يحرم أعداداً غير محدودة من المواطنين من حق الانتخاب، وهو حق أساسي مكفول في الدستور الذي يُلزم بانتخاب الهيئات التمثيلية كلها المحلية والوطنية انتخاباً مباشراً من الناس. وحرمان أي فرد من دون وجه حق من حق يتمتع فيه الآخرون انتهاك لمبدأ المساواة الذي يكفله الدستور ايضا.

المشكلة ان من يدرك هذا ويفكر به أقلية ضئيلة من أعضاء مجلس النواب ومن أعضاء الحكومة أيضاً (هم جميعا أبناء عم ينتمون الى عشيرة المحاصصة والتوافقات التي وضعتهم في مراكزهم ومناصبهم)، ولذا فمن غير المنتظر ان تنتفض الأغلبية بعد اطلاعها على تحذير مفوضية الانتخابات لكي تقوم بواجبها في تشريع القوانين التي تيسّر عملية الانتخابات ومنها تنظيم إحصاء سكاني عام لتوفير البيانات التي تراها مفوضية الانتخابات لازمة لإعداد سجلات الناخبين قبل إجراء الانتخابات.

وما يؤكد هذا الرأي ويعززه بقوة ان بيان المفوضية يكشف عن انها "قدمت اكثر من كتاب موجه الى مجلس النواب قبل صدور تعديل القانون، أكدت فيه ان المفوضية ستعتمد قاعدة بيانات سجل الناخبين الموجودة لديها والمبنية على قاعدة بيانات البطاقة التموينية لدى وزارة التجارة"، وذلك رداً على ما جاء في المادة ٣، الفقرة أولاً، من القانون المعدل التي تقول "تعتمد المفوضية في وضع سجل الناخبين وتحديد عدد مقاعد الدائرة الانتخابية على أحدث بيانات الجهاز المركزي للإحصاء".

كما يكشف بيان المفوضية عن أن "مشروع القانون المقدم إلى مجلس النواب من قبل لجنة الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم تضمّن التوصية المقترحة من قبل المفوضية (في هذا الشأن) والتي لم يؤخذ بها لدى صدور القانون المعدل".

والنتيجة ان القانون الذي شرّعه البرلمان للتو (قانون انتخابات مجالس المحافظات) "سوف يؤدي إلى وقف التحضيرات المتعلقة بإعداد سجلات الناخبين الأولية لفتح مراكز التسجيل من أجل تحديث سجلات الانتخابات" كما جاء في تحذير المفوضية.

والخلاصة أن ما عندنا ليس برلماناً وإنما منتدى لخليط من الكسالى والدايخين وغير المكترثين، مع التقدير والاحترام للأقلية الضئيلة من النساء والرجال المحترمين الذين لا حول ولا قوة لهم بإزاء الأغلبية العاتية في لا مسؤوليتها.

٣٠ شخصية رُشحت للداخلية والدفاع.. والحسم بعيد

الإجراءات الأمنية تشيخ... والإرهاب ما زال شاباً

□ بغداد / وائل نعمة

جدد الهجوم الأخير نهاية شهر تموز الماضي على مبنى مكافحة الإرهاب وسط بغداد وفي وضح النهار الحديث مرة أخرى عن فراغ الحقائب الأمنية، وسوء إدارة الحكومة للملف الأمني في البلاد. استمر الهجوم لخمس ساعات وأسفر عن مقتل عدد من المسلحين وضبط خمسة أحزمة ناسفة في عملية تطهير اسماها جهاز مكافحة الإرهاب بـ"الكرار" حسب ما صرح المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي.

تفجيرات مبنى مكافحة الارهاب.. (أرشيف)

لجنة الأمن والدفاع اعتبرت هذا الأمر خرقا كبيرا وعزت ذلك عن لسان احد أعضائها النائب عيفان العيساوي الى عدم وجود "وزراء امنيين مختصين بوضع ودراسة الخطط الامنية".

مشكلة الوزارات الأمنية بدأت منذ تشكيل الحكومة الحالية في نهاية ٢٠١٠، التي جاءت خالية من وزارت اهمها الداخلية والدفاع، واخذ رئيس الحكومة نوري المالكي دور الوزراء الغائبين وكالة.

يذكر أن القادة السياسيين توصلوا الى تشكيل الحكومة بعد مبادرة من رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني، الى اتفاق حول تقاسم السلطات يمهد لانتخاب رئيسي البرلمان والجمهورية ويضع حدا للازمة السياسية التي تشل عمل المؤسسات لمدة ثمانية اشهر.

استمر المالكي بإدارة وزارتي الداخلية والدفاع بالوكالة حتى عام ٢٠١١. في شهر اب من العام نفسه تم تكليف سعدون الدليمي التابع للقائمة العراقية ووزير الثقافة في الحكومة لحقيبة الدفاع بالوكالة لقربه من رئيس الوزراء.

لم ترض العراقية بتكليف الدليمي، وهددت انها ستتخذ موقفا حازما اذا ما اصر رئيس حكومة نوري المالكي على قراره. وقال عضو القائمة حيدر الملا ان تكليف سعدون الدليمي بمهام وزارة الدفاع يعد انقلابا على ماتم الاتفاق عليه بين قادة الكتل السياسية.

كانت العراقية خلال ذلك العام (٢٠١١) قدمت مجموعة من المرشحين لشغل منصب وزير الدفاع، ابرزهم فلاح النقيب الذي تولى حقيبة الداخلية في حكومة علاوي بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

رفض رئيس الوزراء نوري المالكي اسم النقيب كمرشح للدفاع، وقال النائب علي العلاق القيادي في التحالف الوطني عن ائتلاف دولة القانون ان "رئيس الوزراء لديه ملاحظات على مرشح القائمة العراقية لوزارة الدفاع".بينما سارع المالكي الى نفي ذلك الخبر في اليوم نفسه، واكد المالكي في تصريح مقتضب لعدد من وسائل الاعلام انه ليست لديه ملاحظات شخصية على المرشحين لوزارة الدفاع انما على الآليات المتفق عليها في اشارة الى الاتفاق بين القادة على ترشيح مستقلين لتولي احدهم حقيبتها، وشدد المالكي على أنه "لا احد يعبر عن رأيه في هذا المجال" وانما هو المعني بذلك.

بالمقابل كان المالكي يدعم في العام نفسه مرشحه توفيق الياسري لشغل منصب وزير الداخلية الذي لم يحظ ايضا بموافقة الكتل والأحزاب داخل التحالف الوطني. تقول النائبة عن الكتلة سوزان السعد أن "مرشح وزارة الداخلية توفيق الياسري فرض على التحالف الوطني من قبل المالكي ولم يحض بتوافق الكتل المنضوية فيه"، مشددة على ضرورة "توافق رؤساء الكتل السياسية بشأن كافة أسماء مرشحي الوزارات الأمنية".

أعيد بعد أشهر في العام نفسه طرح أسماء جديدة لشغل المنصبين، سالم دلي منصب وزارة الدفاع مرشحا عن القائمة العراقية، وعدنان الاسدي لوزارة الداخلية وهو الوكيل الاقدم للوزارة الحالية.

في شهر تشرين الثاني ٢٠١١ كانت القوات الأمريكية تستعد للانسحاب من البلاد.خرج دلي في مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان واكد لوسائل الإعلام انه يسحب ترشيحه لتولي حقيبة الدفاع احتجاجا على العمليات الاقصائية التي يتبعها رئيس الحكومة نوري المالكي،محملا رئيس الحكومة مسؤولية تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية.

وفي كانون الاول عام ٢٠١١ قرر وزراء العراقية تعليق حضورهم في جلسات مجلس الوزراء الى مد مفتوح احتجاجاً على ما أسمته في بيان لها " الإجراءات التعسفية التي تمارس ضد قياداتها وأعضائها من قبل الحكومة وبعض الأطراف السياسية".

دخلت البلاد عام ٢٠١٢ مرحلة جديدة بعد انسحاب القوات الأمريكية،واشتد المشهد الأمني مأساوية بعد مجموعة من الهجمات والتفجيرات التي طالت اسواقا شعبية ومدارس ومؤسسات حكومية تركزت في المحافظات بشكل اوسع ولاتزال الحقائب الامنية تدار بالوكالة.

خلال تلك الفترة طرح اكثر من ٣٠ اسم لشغل منصبي الداخلية والدفاع بين عسكريين ومدنيين. كان من ضمن الاسماء التي طرحت لشغل منصب وزير الدفاع مصطفى الهيتي واللواء هاشم الدراجي وفصيح العاني،وخالد العبيدي،حكمت الجحيشي،احمد الجبوري،اللواء مدحت العبيدي،اللواء الركن المتقاعد لؤي الطبقجلي،هشام الدراجي،صالح العزاوي،صلاح الجبوري،جواد البولاني وزير الداخلية السابق في الولاية الاولى للمالكي،فضلا عن اسكندر وتوت والفريق الركن محسن الكعبي وطلال الزوبعي ،وحتى صالح المطلق كان احد الاسماء المرشحة لشغل منصب وزير الدفاع في بدايات تشكيل الحكومة.واكثر القضايا المثيرة التي حدثت في تسمية وزير للدفاع ترشيح النائبة عتاب الدوري لتولي هذا المنصب.

منصب وزير الداخلية كان هو الآخر يلاقي اعتراضا من قبل الكتل المنضوية في التحالف الوطني التي اسند لها حسب التوافقات السياسية.

عدنان الاسدي وكيل وزير الداخلية الحالي كان الاقرب لتولي حقيبة الداخلية ومدعوما بقوة من قبل رئيس الوزراء الا ان التيار الصدري تحفظ على الاسم.

تؤكد النائبة عن كتلة الاحرار التابعة بتول فاروق أن عدنان الأسدي هو المرشح لمنصب الداخلية، لكن للتيار الصدري رأيا مخالفا حوله.ورفض التيار الكثير من الاسماء التي طرحت لشغل منصب الداخلية، وكان من ضمن الاسماء توفيق الياسري،ابراهيم اللامي،،الفريق عثمان الغانمي قائد عمليات الفرات الاوسط،اللواء الركن حسين العوادي قائد الشرطة الاتحادية،وعقيل الطريحي،فضلا عن عبود قنبر الذي كان في السابق قائد عمليات بغداد واعفي من منصبة لتدهور الوضع الامني في العاصمة ثم اتهم بانتمائه لحزب البعث المحظور.

اخر المرشحين الذي اعلن عن استعداده لشغل منصب وزير الداخلية هو النائب السابق نديم الجابري الذي اكد مؤخرا انه مرشح وبقوة الى الوزارة شريطة ان تقتنع الكتل السياسية بترشيحه. فيما اكدت مصادر من داخل التيار الصدري سعيها لدعم الجابري لحقيبة الداخلية.

بعد إخفاق اجتماعات اربيل والنجف التي ضمت التحالف الكردستاني والعراقية والتيار الصدري وقرار المجتمعين بسحب الثقة عن رئيس الوزراء لفشله في ادارة الحكومة وتنصله عن الاتفاقيات التي تم على أساسها تشكيل الحكومة في ٢٠١٠،بادر التحالف الوطني بحل للازمات عبر ما اسماه بـ"ورقة الاصلاح" والتي كانت من اهم بنودها انهاء مشكلة الحقائب الامنية.

يقول عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية حسن جهاد "اننا نعول على ورقة الاصلاح التي اعلن عنها ابراهيم الجعفري".

وأضاف جهاد في اتصال يوم امس مع "المدى" ان "عدم الثقة بين الاطراف هو المسبب الرئيسي في تأخر حسم المناصب الامنية"، متابعا "الاسماء المطروحة كثيرة ولكن لايوجد اتفاق على احد".

فيما يشير عضو دولة القانون احسان العوادي ان "الاسماء التي مازالت متداولة في مجلس النواب هي توفيق الياسري للداخلية،وسالم دلي للدفاع".

وأوضح العوادي في حديث مع "المدى" امس الاربعاء ان "لجنة الاصلاحات شكلت لجنة مصغرة لتسمية مرشحي الوزارات الامنية"،متابعا "بدأت اللجنة تتفاوض مع الكتل للوصول الى اسم مرشح يتفق عليه الجميع".

بينما تبدو العراقية وعلى لسان احد نوابها الذي فضل عدم ذكر اسمه لاسباب بررها بالتهدئة الاعلامية بين العراقية ودولة القانون بعد عودة "المطلك" الى رئاسة الوزراء غير متفائلة بورقة الاصلاح ولايعتقد النائب بحل مشكلة الوزارات الامنية.

إيران وسيطة بين العراق وتركيا

جليلي يبحث في بغداد أزمة دمشق والملف النووي

□ بغداد/المدى

وصل مستشار الأمن القومي الإيراني سعيد جليلي إلى بغداد صباح امس في إطار زيارة رسمية لبحث الأزمة السورية والملف النووي الايراني مع المسؤولين العراقيين.

وتدغم الحكومة العراقية مع ايران انهاء الازمة الحالية في سوريا عبر اعتماد الحوار بعد وقف اطلاق النار بين الحكومة والمعارضة.

وقال مصدر في وزارة الخارجية إن "مستشار الامن القومي الايراني سعيد جليلي وصل الى مطار بغداد صباح اليوم في اطار زيارة رسمية يجري خلالها مباحثات مع المسؤولين بشأن تطورات الازمة السورية".

واوضح المصدر ان "مستشار رئيس الوزراء لشؤون الامن القومي فالح الفياض كان في استقبال جليلي"، مبينا أن "الاخير سيلتقي برئيس الوزراء نوري المالكي ومسؤولين اخرين".

وتأتي زيارة جليلي بعد يوم من زيارته العاصمة السورية دمشق ولقائه الرئيس السوري بشار الأسد، الثلاثاء الماضي، حيث أكد أن بلاده لن تسمح بكسر محور المقاومة الذي تشكل سوريا ضلعا أساسيا فيه، وبعد يومين من زيارته للعاصمة اللبنانية بيروت، أول من أمس الاثنين، السادس من تموز الحالي.

وكان جليلي ترأس اجتماعات دول (٥ + ١) التي عقدت في بغداد، في الـ٢٤ من أيار الماضي، التي تمخضت عن اتفاق الطرفين على عقد الاجتماع المقبل في العاصمة الروسية موسكو خلال الفترة المقبلة من دون تحديد موعد لها.

وجاءت جولة أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعد جليلي، مع تصاعد الأحداث في سوريا حيث أكد الجيش السوري الحر، الأربعاء،(الثامن من آب الحالي)، أن دبابات جيش نظام الرئيس بشار الأسد اقتحمت حي صلاح الدين في مدينة حلب، فيما نفى أن يكون قد انسحب منه.

في الوقت نفسه أكد رئيس الوزراء نوري المالكي في بيان صدر على هامش استقباله بمكتبه الرسمي اليوم أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي وتلقت "السومرية نيوز"، نسخة منه، إن "موقف العراق داعم لأي جهد يحقق للشعب السوري أهدافه بشكل سلمي وعبر الحوار والتفاهم، وتجنيب سوريا وشعبها المزيد من المآسي بما يساعد على حفظ أمن واستقرار المنطقة.

وبحث الجانبان خلال اللقاء العلاقات بين البلدين والأوضاع في المنطقة، لاسيما أزمة سوريا.

وتشهد سوريا منذ (١٥ آذار ٢٠١١)، حركة احتجاج شعبية واسعة بدأت برفع مطالب

زيباري مع جليلي.. (وكالات)

العنف. الى ذلك اكد وزير الخارجية هوشيار زيباري والأمين العام للمجلس الوطني الإيراني سعيد جليلي،امس الأربعاء، على الحاجة لتحقيق تقدم ملموس في المباحثات النووية، فيما أعربا من جهة أخرى عن قلقهما من تصاعد وتيرة العنف في سوريا وغياب الحل السياسي.

فيما قالت وزارة الخارجية في بيان صدر امس عقب لقاء الوزير هوشيار زيباري بالأمين العام للمجلس الوطني الإيراني سعيد جليلي والوفد المرافق في مقر الوزارة، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "الجانبين استعرضا آخر تطورات الملف النووي الإيراني"، مؤكدا "الحاجة إلى تحقيق تقدم ملموس في المباحثات النووية".

يذكر أن المجتمع الدولي يتهم طهران باستخدام برنامجها النووي المدني المعلن لإخفاء خطة لتطوير أسلحة ذرية تشكل تهديداً خطيراً لأمن المنطقة، في حين لا تزال الأمم المتحدة تفرض عقوبات على طهران بسبب هذا الملف، وعدم السماح للمفتشين الدوليين بزيارة مراكز المفاعلات لمعرفة طبيعتها، في حين نفت إيران مراراً سعيها إلى حيازة السلاح النووي، مؤكدة أن هدف برنامجها النووي مدني صرف، وأقرت بإنتاج ما يزيد عن ٤٥٠٠ كيلوغرام من اليورانيوم المخصب منذ عام ٢٠٠٧، وهي كمية كافية لإنتاج أربعة أسلحة نووية، وفق تقديرات عدد من الخبراء.

وأضافت وزارة الخارجية في البيان أن "الجانبين بحثا تطورات الأوضاع الدولية والإقليمية والعلاقات العراقية الإيرانية والأزمة السورية"، لافتة إلى أنه "تم التشاور وتبادل الآراء حول الوضع في سوريا ووصول الأمور إلى مرحلة مقلقة لجميع دول المنطقة بسبب تصاعد وتيرة العنف وغياب الأفق السياسي للحل".

يأتي ذلك في وقت اعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، امس الأربعاء، عن استعداد بلاده للوساطة في حل الأزمة التي تعصف بالعلاقات بين أنقرة وبغداد، مشيراً الى أن طهران لا تؤيد نشوب أي أزمة في العلاقات التركية العراقية، بحسب وكالة "فارس" الإيرانية.

ونقلت الوكالة شبه الرسمية عن رامين ميهمانبرست قوله خلال مؤتمر صحفي عقده امس، أن "إيران على استعداد للوساطة في حل الأزمة التي تعصف بالعلاقات بين أنقرة وبغداد، كون بلاده تتمتع بعلاقات جيدة مع الطرفين"، لافتاً الى أن "بلاده لا تؤيد نشوب أي أزمة في العلاقات التركية العراقية".

وأضاف ميهمانبرست أن "الأوضاع الراهنة في المنطقة لا تتحمل مزيداً من التوتر والأزمات"، منوهاً الى أن "أنقرة على غرار طهران لا تزال تؤيد الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وتعارض أي عمل قد يخرق السيادة العراقية".

وكانت العلاقات التركية العراقية قد شهدت خلال الأشهر القليلة الماضية تدهوراً على خلفية عدة قضايا أبرزها منح أنقرة اللجوء الإنساني لنائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي المطلوب من قبل القضاء العراقي بتهم تتعلق بالإرهاب، وزيارة وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو الى كركوك مؤخراً دون علم الحكومة في بغداد.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون